مَجلّة فصليّة محكّمة

تُعنى بعلوم كتاب نهج البلاغة
وبسيرة الإمام علي عليه السلام وفكره

تَصْدُرُ عَنِ

الأمانَة العامّة للعتبة الحُسَيْنيّة المُقدّسة
مُؤسّسة عُلوم نهج البلاغة

السنة الرابعة – العدد التاسع

ربيع الأول ١٤٤١هـ – تشرين الثاني ٢٠١٩م

الاستشهاد النحوي بكلام الإمام علي (عليه السلام) في نهج البلاغة (دراسة في شواهد الأفعال)

The grammatical martyrdom in talk of the Imam Ali (pbuh) In Nahj Albalagha (Study in witnesses the acts)

أ. د. رحيم جبر أحمد الحسناوي

م. د. حيدر هادي خلخال الشيباني

جامعة بابل/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

Prof. Dr. Rahim Jabr Ahmed Al Hasnawi

Dr. Haider Hadi Khalkhal Al- Shaibani

University of Babylon

College Of Education For Human Sciences

ملخص البحث

يسعى هذا البحث إلى رصد نماذج من مسائل نحوية قد منعها النحويون في باب الأفعال؛ إما نتيجة احتكامهم فيها إلى القياس وحده، أو بسبب عدم الاستقراء الدقيق لشواهد العربية، وقد اتضح جوازها لورودها في كلام الإمام علي(عليه السلام) بوصفه الأفصح والمنتمي لعصر الاستشهاد؛ بل هو لب عصر الاستشهاد اللغوي.

Abstract

This research seeks to monitor models of grammatical issues that grammarians have prevented in the works; either as a result of their resorting to the measurement alone, or because of the lack of accurate extrapolation of the evidence of Arabic, it became permissible to say in the words of Imam Ali (pbuh).

المقدِّمة

الحمدُ لله ربِّ العالمينَ، والصّلاةُ والسّلامُ على النبيِّ العربيِّ الأمينِ، سَيدِنا محمدٍ (صلى الله عليه وآله) خاتمِ المرسَلين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وصَحبِهِ الغُرِّ الميامين، ومن دعا بدعوته بصدق وإحسان إلى يوم الدين.

أمّا بعدُ:

فلا يَخفى على أُولي الدراية والنُّهى، وعلى أرباب الفكر والمعرفة، أنَّ كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) عامة والمجموع في (نهج البلاغة) خاصة بحرٌ لا يُدرك قرارُه، ولا تُسبرُ أغوارُه، فهو ذروةُ الكلامِ العربي الفصيح بعد كلام الباري عز وجل، وكلام نبيِّه المصطفى (صلى الله عليه وآله)، وقد ضمَّ نفحاتٍ من كلامِ العزيز الجبار، وقبسات من بدائع النبيِّ المختار، وحوى من الأساليب النحوية أرقاها، وتضمن من جواهر المعاني أعلاها، ولا شك في ذلك فهو «كلام دون كلام الخالق وفوق كلام المخلوقين»[1].

يسعى هذا البحث الموسوم بـ(الاستشهاد النحوي بكلام أمير المؤمنين (عليه السلام) في نهج البلاغة دراسة في شواهد الأفعال) إلى نقد القواعد النحوية التي بُنيت على استقراء ناقص، وتصحيح بعض ما تقرر من أحكام نحوية مستندًا بذلك إلى كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) في نهج البلاغة، فهو نصٌّ عربيٌّ فصيح فريد في لغته وتراكيبه، قد جاء على وفق معايير علماء العربية فيما يصح الاستشهاد به، لكنّ شواهده لم تنلْ استحقاقها في الدرس النحوي لأسباب مختلفة.

وقد تناولت فيه ثلاث مسائل هي:

المسألة الأولى: جواز وقوع الفعل الماضي خبرا لـ (كان).

المسألة الثانية: جواز إجراء الفعل (عدَّ) مجرى الظن.

المسألة الثالثة: جواز وقوع الفعل

الماضي المثبت المجرد من (قد) حالًا.

وفي الختام أَرجو أن أكون قد وفِقتُ في عملي هذا، فإنْ أكنْ أصبتُ فذلك من كرمِ الله تعالى وحُسنِ توفيقه، وإنْ كانت الأخرى فمن قصور يديَّ وخطئها وجل من لا يُخطئ، والكمال لله وحده. وآخرُ دعوانا أَنِ الحَمْدُ لله ربِّ العالمين وصلواتُه وسلامُهُ على نبيِّنا مُحمّدٍ الأمين(ﷺ) وآلهِ الطيبين الطاهرين (عليهم السلام).

التمهيد:

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أهمية كلام الإمام علي(عليه السلام) في معالجة نقص الاستقراء النحوي:

لا أبدو مغاليًا إذا قلت: إن كلام الإمام علي (عليه السلام) لا تحيط بأسراره الكلمات، أو تفي بسبر مكنوناته الصفحات، فأمير المؤمنين(عليه السلام) «مَشرع الفصاحة وموردها ومنشأ البلاغة ومولدها، ومنه (عليه السلام) ظهر مكنونها وعنه أخذت قوانينها»[٢]، فلنصوصه (عليه السلام) أثر في تصويب ما وقع به النحو العربي من خلل بسبب نقص الاستقراء، ومن أجل الوقوف على ذلك لابد لي من عرضٍ مقتضَبٍ لأهم الأحكام النحوية التي تأثرت بهذا النقص ذاكرًا في كلِّ حكم شاهدًا علَويًا لبيان أهمية كلامه في بناء القواعد النحوية.

من ذلك مثلًا ما حكم به الصَّيْمري (من نحاة القرن الرابع الهجري) على أن حذف (قد) قبل الفعل الماضي والاستغناء عنها بـ(اللام) في جواب القسم الضرورة الشعرية،وهذا صريح كلامه: «ولا تدخل هذه "اللام" على الفعل الماضي إلا مع "قد" ولا يحسن حذف "قد" معها إلا في الشعر»[٣،٤]، وحكمه هذا منتقض بنصِّ نهج البلاغة؛ إذ قال الإمام (عليه السلام) في الشجرة وهي إحدى معجزات النبيِّ محمدٍ(ﷺ): «فوَ

اَلَّذِي بَعَثَهُ بِالْحَقِّ لَانْقَلَعَتْ بِعُرُوقِهَا وَجَاءَتْ وَلَهَا دَوِيٌّ شَدِيدٌ»[٥]، فجاء جواب القسم (لانقلعت) وهو فعل ماض مقترن بـ(اللام) فقط من دون (قد)، في دلالة على جواز وورد هذا النمط النحوي في النثر أيضًا وليس وقفًا على لغة الشعر[٦].

ومن ذلك أيضًا جزمُ بعض النحويين واللغويين بعدم ورود بعض التراكيب أو الألفاظ في كلام العرب، فكرّروا عبارات من قبيل (لم تتكلم به العرب)، أو (لم يُسمع) ونحو ذلك مما يحتاج إلى استقراء تام وهو ما يتعذّر كما تقدَّم، وربما يجعلون الأمر غُفْلًا من دون ذكر للفظ أو التركيب وهو أحسن من القطع أو الجزم بعدم الورود، من ذلك ما ذكره سيبويه في وزن (فَعْلَل) قائلًا: «فإذا زدت من موضع "اللام" فإن الحرف يكون على "فعلل" في الاسم، وذلك نحو: "قَرْدَد"، و"مَهْدَد" ولا نعلمه جاء وصفًا»[٧]، غير أنَّ الاستقراء أثبت وجود هذا البناء وصفًا في عدد من المواضع، منها «أرضٌ هَجهَج: جَدْبةٌ لا نَبْتَ فيها»[٨]، وموضعٌ فَدْفَد: فيه غلظ وارتفاع[٩]، ومنه قول الإمام أمير المؤمنين(عليه السلام)في نهج البلاغة: «**هَذَا الْخَطِيبُ الشَّحْشَحُ**»[١٠]، و(شحشح) بوزن (فَعْلَل)، وهو صفة لـ(الخطيب).

ومن الألفاظ التي لم تصل إليها أسماع اللغويين كلمة (خَصِيصَة) بوزن (فَعِيلَة) وجمعها (خصائص) وهي جمع (فعيلة) على (فعائل) وهو جمع قياسي، فلم تنص على ذكرها معجماتنا اللغوية، لكن اللغة أوسع مما أثبتته تلك المعجمات؛ فقد وردت هذه اللفظة في قول الإمام علي(عليه السلام):«**وَقَدْ عَلِمْتُمْ مَوْضِعِي مِنْ رَسُولِ اللهِ (صلى الله عليه وآله) بِالْقَرَابَةِ الْقَرِيبَةِ وَ الْمَنْزِلَةِ الْخَصِيصَةِ وَضَعَنِي فِي حَجْرِهِ وَ**

أَنَا وَلِيدٌ»[11].

ومن الأبنية التي فاتت اللغويين أيضًا المصدرُ (تَهْمَام) بوزن (تَفْعال) على الرغم من وروده في كلام الإمام علي (عليه السلام) وفي شعر امرئ القيس أيضًا[12].

لما تقدم يمكن القول إن كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) متن لغوي زاخر بالاستعمالات الفريدة، ومدونة معرفية متكاملة لو امتدت إليها أيدي النحويين واللغويين لأصابوا من ذلك بسهم وافر من الشواهد النحوية التي تحل كثيرًا من المشكل الذي وقعوا فيه.

المطلب الثاني: في مفهوم المنع النحوي:

من المقرَّر المستحكم لدى علماء العربية ودارسيها أن الباعث الديني هو السبب الرئيس وراء نشأة علوم اللغة العربية، فالعناية بالقرآن الكريم، وفهم آياته ومعانيه، والكشف عن أنماط بناء جمله وتراكيبه، وتبيين أسراره البلاغية والإعجازية، فضلًا عن حفظ نصوصه من اللحن والتحريف، كل ذلك صرفهم إلى الاهتمام بقراءاته وتفاسيره وتاريخه، فحملهم ذلك على ضبط اللغة وإحكام قواعدها عبر التوسل بعدد من الأسس أو الأحكام التي تحفظ اللسان وتبعده من الوقوع في اللحن أو الخطأ[13].

فبعد أن دُوِّن النحو عبر مراحل من تقصّي المسموع وإحصاء مظاهره وجد النحويون أنفسهم أمام جملة من التراكيب والاستعمالات اللغوية المختلفة، التي تحتاج إلى وضع معايير للتقويم والبناء، منها ما يتعلق بالجودة والرداءة ومنها ما يتعلق بالصواب والخطأ، وهذا يعني أن الفصاحة في عُرف النحويين لم تعد المعيار الوحيد لقبول بعض التراكيب أو رفضها كما كانت قبل اكتمال أبواب النحو، بل زادوا عليها معيارًا

آخر للصواب والخطأ، استخرجوه من الكلام الفصيح، ذلك هو القواعد النحوية التي ربما رفضت بعض الفصيح فدمغته[١٤]، وفي ضوء هذا المبدأ دأب النحويون «على وضع قواعدَ نحويةٍ شكلية يتوكَّأ عليها من ضعُفتْ ملكتُه أو شاب لسانَه خليطٌ من كلام الأعاجم»[١٥]، ومن بين تلك الأحكام التقويمية التي شاعت في كتب التراث النحوي حكم المنع، الذي يدور إجمالًا حول مخالفة الوجه النحوي ضوابطَ الصناعة النحوية والمعنى الذي يفرزه التركيب النحوي.

والمنع كما تذكره معجمات اللغة هو مصدر للفعل (منَعَ)، قال الخليل: «مَنَعْتُه أَمْنَعُه مَنْعًا فامْتَنَعَ، أي: حُلتُ بينه وبين إرادته. ورجل منيع: لا يُخْلَصُ إليه»[١٦]، وهو ضد الإعطاء[١٧].

ولم يضع قدامى النحويين حدًا أو مصطلحًا لمفهوم المنع بوصفه أحد الأحكام التقويمية التي شاعت في كتب النحو قديما وحديثًا، وقد يكون سبب ذلك أنهم يسعون في الأساس إلى جمع القواعد النحوية وتبويبها وتفسيرها، أما توجيه تلك القواعد بالجواز أو المنع أو الضعف ونحو ذلك من الأحكام فإن ذلك: «لا يرِد ذكرُها إلا لمامًا؛ لأن النحاة لم يُعنوا بجمعها وتصنيفها، وإنّما كانوا يشيرون إليها كلّما سنحتِ الفرصة لمثل هذه الإشارة، إمَّا في معرض الشرح أو في معرض النقاش والمحاجّة»[١٨]، ونتيجة لهذا فقد حاول قسم من الباحثين المحدثين تعريفه في ضوء الدراسة التي يعقدها، فقد بينته الدكتورة خديجة الحديثي بأنه: «حكم لعدم جواز وجه من أوجه الإعراب أو وجه من أوجه التعبير»[١٩]، وعرفه تلميذها الباحث مازن عبد الرسول الزيدي

بأنه «حكم نحويّ يراد به رفضُ كلِّ ما يُخلّ بمقتضيات الصحة وقواعدها لعلة مانعة من ذلك حالتْ بينه وبين الصواب»[٢٠].

ومن الشواهد المهمة التي تدل على عناية علماء العربية بمصطلحات النقد النحوي لا سيما المنع أن نجد لها حضورًا واسعًا فيما كتبوه من مصنفات نحوية ولغوية، وأوضح مصداق على ذلك ما عقده سيبويه في باب ابتدأ فيه كتابه كشف فيه مستويات الكلام العربي وحكم على كل مستوى وأحواله، فقال: «هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة، فمنه مستقيم حسَن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محالٌ كذب»[٢١]. فسيبويه على وفق هذا النص حصر مستويات الكلام بالمستقيم والمحال، ولا شك في أنهما المستويان اللذان لا يخرج التركيب النحوي في العربية عنهما، والمحال والممنوع مترادفان، وهذا دليلٌ على منهجِه المحكَم وسعة تصوره في استخلاص ضوابط العربية الفصحى[٢٢].

وبسبب غياب التحديد الدقيق لمفهوم المنع في الدرس النحوي تعددت المصطلحات التي عبر بها النحويون في الدلالة على ما يمتنع من التراكيب النحوية، منها تعبيرات تدل على المنع بلا احتمال لحكم آخر، ومنها (المحال، ولا يجوز، لا يستقيم، ومردود، باطل، وخطأ، وفاسد، وغير صحيح)، ومنها تعبيرات مرادفة للمنع ومنها (أبى، وتعذر، وحظر)[٢٣]، هذا زيادة على ألفاظ اختلطت دلالتها بدلالة المنع منها (الشاذ، والضعيف، والقبيح، والرديء)[٢٤].

ويمكن تقسم المنع في النحو العربي على أقسام من أهمها[٢٥]:

١. **منع العرب**: وهو النوع الذي

يستند فيه النحويون إلى كلام العرب في الحكم على منع التراكيب النحوية أو الاستعمالات اللغوية بالمنع، ولهذا قيل: إن النحو هو علم منتزع من استقراء لغة العرب نظمًا ونثرًا، على أن ما يمتنع لدى العرب وإن لم يوافق القياس، وهذا ما عقده ابن جني في باب «امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس»[٢٦].

٢. **منع النحويين**: وهو المنع الذي يُحتكم فيه إلى أقيسة النحويين واجتهاداتهم في إصدار الحكم، فالنحويون أصدروا كثيرًا من القواعد النحوية لم تُسمع عن العرب بناءً على ما وضعوه من أقيسة وأصول، قال ابن السراج: «فإذا لم يصح سماع الشيء عن العرب لجئ فيه إلى القياس»[٢٧] ولهذا نجدهم يُكثرون من قولهم إنَّه «القياسُ وإنْ لم يسمع»[٢٨]، والأمثلة على ذلك كثيرة منها ما صرح به سيبويه قائلًا: «فإن بدأ بالمخاطب قبل نفسه فقال: أعطاكني، أو بدأ بالغائب قبل نفسه فقال: قد أعطاهوني، فهو قبيح لا تكلم به العرب، ولكن النحويين قاسوه»[٢٩]، ومثل هذا جاء على لسان المبرد فقال: «هذا باب من "الذي"، و"التي" ألفه النحويون فأدخلوا "الذي" في صلة "الذي" وأكثروا في ذلك»[٣٠]، وهو الباب الذي بشأنه قال أبو حيان الأندلسي: «هذه التراكيب كلها من وضع النحويين، ولا يوجد نظائرها في لسان العرب»[٣١].

٣. **منع العرب والنحويين**: وهو النوع الذي تكون فيه المسألة ممتنعة لدى النحويين بسبب امتناعها في كلام العرب.

وقد قسمته على المباحث الآتية:

المسألة الأولى: جواز وقوع الفعل الماضي خبرا لـ (كان):

الأصل في الخبر الإفراد[٣٢]، وقد

يقع جملة[٣٣]، والجملة الواقعة خبرًا هي «الجملة المتممة لمبتدإ الجملة الاسمية ويكثر أنْ تُتَمم الجملة الفعلية مبتدأ الكلام في الجملة الاسمية نحو" زيد حضر"»[٣٤]، وتكون خبرًا لمبتدإ، أو لفعلٍ ناقص، أو لحرفٍ مشبَّه بالفعل[٣٥]، «وإنما جاز أن يكون جملة لتضمنها للحكم المطلوب من الخبر، كتضمن المفرد له»[٣٦]، وموضعها رفعٌ في بابَي المبتدإ أو (إنَّ)، ونصبٌ في بابَي (كان)، و(كاد).

وقد اختلف النحويون في وقوع الجملة المصدرة بالفعل الماضي خبرًا لـ(كان وأخواتها)، فالكوفيون يشترطون (قد) ظاهرة أو مقدرة، وفي هذا يقول الفرّاء: «وقولك للرجل: أصبحتَ كَثُرَ مالُك، لا يجوز إلاّ وأنتَ تريدُ: قد كَثُرَ مالُك»[٣٧]، وأكدَّ مذهبه هذا في موضع آخر[٣٨]، وهو مذهب عامة الكوفيين[٣٩]، وقد نسب الرضي إلى ابن درستويه القول بمنع وقوع الماضي خبرًا لـ(كان) مطلقًا، وهو ما لم يرتضيه الرضي[٤٠].

وقد علّل أصحاب هذا المذهب اشتراطهم هذا التقدير «بأنَّ الفعل الذي يقع خبرًا إذا كان ماضيًا لم يحتج معه إلى "كان وأخواتها"؛ لأنها إنما دخلت على الجملة لتدل على الزمان، فإذا كان الخبر يعطي الزمان لم يحتج إليها وكان ذكرها فضلًا»[٤١]، فاشتراط (قد) قبل الماضي إنما جاء من وجهة نظرهم ليكتسب الفعل دلالة التقريب من الحال، فيفترق بذلك عن زمن الماضي الذي تفيده (كان) وتصبح جملة: كان زيد قام، المرفوضة لديهم بعد دخول (قد) أو تقديرها بمعنى: كان زيد يقوم[٤٢]، وهو رأي غير دقيق؛ فلو صحَّ لما جاز القول: يكون زيد يقومُ، إذ إنَّ دلالة الاستقبال مفهومةٌ من الفعل وخبره[٤٣].

ويرى النحويون البصريون جواز

وقوع الماضي خبرًا لـ (كان وأخواتها) دونما من (قد) ظاهرة أو مقدرة، لورود ذلك في الشعر والنثر(٤٤)، والكثرة تُجيز القياس(٤٥)، ومن أجل هذا ذهب ابن مالك إلى جوازه إلا في (صار) و(ليس)، وكذلك فيما تصدّره النفي (مادام) وأخواتها، فاشترط وقوع الماضي خبرا لـ (ليس) أن يكون اسمها ضمير شأنٍ(٤٦)، ولم يرتضِ أبو حيان ذلك (٤٧)، وهو على حق؛ لأن مجيء خبر (ليس) فعلًا ماضيًا مجردًا من (قد) ثابت في لغة العرب شعرها ونثرها، ومنه في نصوص نهج البلاغة، إذ قال الإمام(عليه السلام): «لَيْسَ كُلُّ مَنْ رَمَى أَصَابَ»(٤٨).

وأكد هذا الرضي الاسترابادي معلّلًا ذلك بأنه لا مانع من دلالة كان على الماضي وخبرها كذلك فقال: «إذ لا منع من قيام شيئين يفيدان معنىً واحدًا»(٤٩).

ونجد القول بالجواز أيضًا عند أبي حيان في معرض تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ﴾ (سورة النساء من الآية:٤٣): «في قوله: أو جاء، أو لامستم دليل على جواز وقوع الماضي خبرا لـ"كان" من غير (قد) وادعاء إضمارها تكلف خلافًا للكوفيين لعطفها على خبر "كان" وَالْمَعْطُوفُ عَلَى الْخَبَرِ خَبَرٌ»(٥٠)، ونحا هذا المنحى جملة من العلماء والمفسرين منهم السمين الحلبي وابن عادل الدمشقي(٥١).

يتضح مما تقدم ذكره رجحان مذهب البصريين وابن مالك، إذ الشواهد التي جاءت مجردة من (قد) كثيرة في القرآن الكريم والشعر، وبهذا نستدل على أنَّ مذهب المانعين محجوج بالسماع، ومما يعضده ويقوّيه القياس أيضًا، إذ بالإمكان حمله على الماضي بعد (كان) في صيغة (ما

أفعله) الدالة على التعجب، في نحو: ما كان أحسن زيدًا، والقول بزيادتها في هذا الموضع لا يُبطل الاستدلال به[٥٢].

والشواهد على هذه المسألة في نهج البلاغة كثيرة، منها ما جاء في كتاب له (عليه السلام) إلى بعض عمّاله: «أَمَّا بَعْدُ فَقَدْ بَلَغَنِي عَنْكَ أَمْرٌ إِنْ كُنْتَ فَعَلْتَهُ فَقَدْ أَسْخَطْتَ رَبَّكَ وَعَصَيْتَ إِمَامَكَ وَأَخْزَيْتَ أَمَانَتَكَ»[٥٣].

الشاهد فيه قوله: (إِنْ كُنْتَ فَعَلْتَهُ)، فـ(كان) واسمه ضمير الرفع (التاء) والجملة الفعلية المصدرة بالفعل الماضي المجرد من (قد) لفظًا وتقديرًا في محل نصب خبر، وإنما حكمت بعدم تقديرها هنا استنادًا إلى المعنى الذي تؤديه وهو تقريب الفعل الماضي من الحال وهذا متعذر في النص، إذ الإمام(عليه السلام) في معرض سَوق اتهامات بخيانة الأمانة وصلته عن هذا العامل، فالكلام عن وقائع جرت في الماضي ولهذا لم يأت بـ (قد)؛ لأنها تقرب الحدث من الحال، هذا فضلًا عن أنَّ (قد) حرف تحقيق وتوكيد للماضي[٥٤]، وهذا المعنى لا يتفق وسياق النص، فالإمام يريد التحقق من اتهام قد يصدق وقد لا يصدق، فكيف يؤكد ما لم يثبت؟.

ولعل ما يؤكد ما ذهبت إليه هو مضي الشرط في هذا النص على حين أنَّ الجمهور ينكرون ذلك ويمنعونه[٥٥]، فأداة الشرط عندهم تُحيل زمن الماضي بعدها إلى المستقبل، غير أن هذا الحكم لا ينسجم والمعنى المتحصِّل من ظروف القول في هذا النص وسواه، فمعنى المضي ثابت فيه لا يمكن تأويله أو تقديره، على أن المبرد أجاز ذلك بشرط مجيء (كان) بعد الأداة؛ إذ إنَّها تبقى على مُضيِّها لفظًا ومعنًى مستندا بذلك إلى قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾ (سورة المائدة من الآية:١١٦)[٥٦]،

وبهذا يكون هذا النص دليلًا على جواز مُضي الشرط لفظًا ومعنًى، فالزمن الشرطي لا تفرضه الأداة ولا فعل الشرط، بل الفيصل في ذلك السياق والقرائن المحيطة بالنص[٥٧].

ومن الشواهد أيضا قوله (عليه السلام) مخوّفا أهل النهروان: «قَدْ طَوَّحَتْ بِكُمُ اَلدَّارُ وَاحْتَبَلَكُمُ اَلْمِقْدَارُ وَقَدْ كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ هَذِهِ اَلْحُكُومَةِ فَأَبَيْتُمْ عَلَيَّ إِبَاءَ اَلْمُخَالِفِينَ»[٥٨].

محل الشاهد (كنت نهيتكم)، والفعل الماضي لا يحتاج هنا إلى (قد) مضمرة، إذ الإمام في معرض إنذار الخوارج في النهروان وتحذيرهم، بعد أن نهاهم عن قبول التحكيم في صفّين لكنهم رفضوا قوله[٥٩]، فالمعنى قائم على بيان حدثٍ في الماضي وهو ما وقع في صفين سنة(٣٧هـ).

ومن الشواهد أيضًا قوله (عليه السلام) لشُرَيْح القاضي[٦٠]: «فَانْظُرْ يَا شُرَيْحُ لاَ تَكُونُ ابْتَعْتَ هَذِهِ الدَّارَ مِنْ غَيْرِ مَالِكَ، أَوْ نَقَدْتَ الثَّمَنَ مِنْ غَيْرِ حَلاَلِكَ! فَإِذَا أَنْتَ قَدْ خَسِرْتَ دَارَ الدُّنْيَا وَدَارَ الآخِرَةِ»[٦١].

ومن الشواهد على هذه المسألة أيضًا قوله (عليه السلام): «وَإِنْ كَانُوا وَلُوهُ دُونِي فَمَا الطَّلِبَةُ إِلاَّ قِبَلَهُمْ»[٦٢] وقوله (عليه السلام): «وَلَيَسْبِقَنَّ سَابِقُونَ كَانُوا قَصَّرُوا، وَلَيُقَصِّرَنَّ سَبَّاقُونَ كَانُوا سَبَقُوا»[٦٣].

وبهذا يتضح لنا أنَّ السياق هو الحاكم في مسألة اقتران الفعل الماضي الواقع خبرًا لـ (كان وأخواتها) بـ (قد) من عدمه، واشتراط ذلك لفظًا أو تقديرًا مما لا تؤيده الشواهد الكثيرة الواردة في النهج -فضلًا عن الشواهد القرآنية والشعرية- وهذه الشواهد لا تُرد ما دامت من عصر الاحتجاج، ثم إنَّ الذهاب إلى تقدير كلِّ هذه الشواهد مما لا يمكن قبوله بحال، زيادة على أنه يبدو متكلفًا ومتعذرًا أحيانًا، فضلًا عن الأصل

عـدم التقديـر.

واسـتنادًا إلى كل مـا تقـدَّم يجـب تعديـل القاعـدة النحويـة بـالآتي: يجـوز وقـوع المـاضي خبر لـ (كان) بـلا (قـد) ظاهـرة أو مقـدرة لـوروده كثـيرًا في القـرآن الكريـم ونهـج البلاغـة، وفي كلام العـرب شـعرًا ونثـرًا، كـما يجـوز ذلـك في (ليـس) خلافًـا لتقييـد ابـن مالـك.

المسألة الثانية: جواز إجراء الفعل (عدَّ) مجرى الظن:

قـرر النحويـون أنَّ مـن النواسـخ الفعليـة التـي تبـاشر الجملـة الاسـمية (ظـن وأخواتهـا)، وهـي مجموعـة مـن الأفعـال تدخـل عـلى المبتـدأ والخـبر فتنصبهـما مفعولـين لهـا، وتنقسـم عـلى قسـمين: أفعـال القلـوب وأفعـال التحويـل[٦٤]، ولمشـابهة بعـض الأفعـال أفعـالَ الظـن معنًـى وعمـلًا حُمِلـت عليهـا في نصـب المفعولـين، ومـن ذلـك الفعـل (عـدَّ)، وهـو فعـل قـد اختلـف النحويـون في حَملـه عـلى معنـى الظـن.

فقـد أنكـر ابـن عصفـور إجـراءه مجـرى الظـن[٦٥]، وتابعـه عـلى ذلـك أبـو حيـان[٦٦]، ونسـب السـيوطي هـذا المنـع إلى أكثـر النحويـين[٦٧].

ويـرى ابـنُ مالـك أن إجـراء الفعـل (عـدَّ) مجـرى الظـن كثـيرٌ في لغـة العـرب لكـنَّ النحويـين أغفلـوا التصريـح بـه، فقـال: «وإجـراء "عـدَّ" مجـرى "ظـن" معنـىً وعمـلًا ممـا أغفلـه أكثـر النحويـين وهـو كثـير في كلام العـرب»[٦٨]، محتجًـا لذلـك بشـواهد مـن الحديـث النبـوي الشريـف ومـن الشـعر العـربي، فمـن الحديـث مـا رُوي عـن بعـض الصحابـة: «جَـاءَ جِبْرِيـلُ (عليه السلام) إِلَـى النَّبِـيِّ (صلى الله عليه وآله) فَقَـالَ: مـا تَعُـدُّونَ أَهْـلَ بَـدْرٍ فِيكُـمْ؟، قَـالَ: مِـنْ أَفْضَـلِ الْـمُسْلِمِينَ»[٦٩].

وأمـا الشـواهد الشـعرية فمنهـا قـول النعـمان بـن بشـير[٧٠]: (مـن الطويـل):

فلا تَعْدُدِ المولى شَريكَك في الغِنى

ولكنَّما المولى شريكُك في العُدْمِ

ومثله قول الشاعر أبي دؤاد الأيادي[٧١]: (من الخفيف):

لاَ أَعُدُّ الإِقْتَارَ عُدْمًا وَلَكِنْ
فَقْدُ مَنْ قَدْ رُزِئتُه الإِعْدَامُ

لهذا فلا حجة لمن منع ورود (عد) بمعنى الظن، ومن هنا ذهب الكوفيون وبعض البصريين إلى إجازته[٧٢]، وممن أيّد هذا المذهب ابن هشام اللخمي[٧٣]، كما صرّح به الرضي[٧٤]، وابنُ أبي الربيع[٧٥]، وابن هشام[٧٦] وابن عقيل[٧٧]، واختاره آخرون[٧٨].

وقد تأوَّل المانعون هذه الشواهد على إرادة الحال، فقد ذهب ابنُ عصفور إلى أنّه لا وجه لمعنى الظن في (عدَّ) في مثل قولهم: عددت زيدًا عالمًا؛ لأنَّ (عالمًا) حالٌ؛ لأنَّ التنكير لازمٌ فيها فلا يقال: عددتُ زيدًا العالم[٧٩]، وهو تأويل بعيد يرفضه المعنى أو يُضعفه[٨٠].

ومن شواهد هذه المسألة في الكلام العلوي المبارك قوله (عليه السلام) في وصف الزمان: «**أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا قَدْ أَصْبَحْنَا فِي دَهْرٍ عَنُودٍ وَزَمَنٍ كَنُودٍ يُعَدُّ فِيهِ الْمُحْسِنُ مُسِيئًا وَيَزْدَادُ الظَّالِمُ فِيهِ عُتُوًّا**»[٨١].

كلامه (عليه السلام) في وصف جَور زمانه وما حلَّ فيه من المفاسد والشرور فضلًا عن سوء الظن الذي يستولي على عقول الناس وسلوكهم وطبائعهم؛ لذا هم يعتقدون بأنَّ الباعث على كلِّ عمل حسن هو الرياء أو السُّمعة أو الخوف ونحو ذلك من الأُمور الناشئة من سوء الظن[٨٢]؛ لذا فاستعمال الفعل (عدَّ) جاء منسجمًا مع ما يعتقد هؤلاء الناس في ذلك الزمان، ولا مجال لرفض معنى الظن في هذا الفعل أو إنكاره.

فيما تقدم من نصوص تبيّن أنّ الفعل (عدَّ) من الأفعال التي

تنصب مفعولين كغيره من أفعال القلوب استنادًا إلى النصوص اللغوية الفصيحة المؤيِّدة لهذا، لذا بوسعنا تقديم تعديل على القاعدة بالآتي: يجوز إجراء الفعل (عدَّ) مجرى الظن احتكامًا إلى الموروث اللغوي الفصيح المحتج به. ومنه نهج البلاغة.

المسألة الثالثة: جواز وقوع الفعل الماضي المثبت المجرد من (قد) حالًا:

يُقسِّمُ علماء العربية الحالَ أقسامًا كثيرة باعتبارات متعددة، من ذلك تقسيمها بحسب الإفراد وعدمه، فهي بموجب هذه الضابطة تنقسم على الحال المفردة والحال الجملة وشبه الجملة.

أما إذا كانت الحال جملة فهي إما اسمية أو فعلية، وقد ذكر النحويون شروطها في كل حالة، وقد أجازوا مجيء الحال جملةً فعلية فعلُها ماضٍ غير أنهم اختلفوا في مسألة اقترانها بـ (قد)، فمنهم من أوجب اقترانها بها في حال الإثبات ومنهم من أجاز.

فاشترط جماعة من النحويين في الجملة الماضوية الواقعة حالا أن تقترن بـ (قد)، مظهرة أو مضمرة، ولعلَّ الفرّاء يقف في مقدمتهم، فأعربَ عن رأيه وهو يحلّلُ قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا﴾ (سورة البقرة من الآية: ٢٨)، فقال: «المعنى- والله أعلم- وقد كنتم، ولولا إضمار "قد" لم يجز مثله في الكلام. ألا ترى أنه قد قال في سورة يوسف: ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ﴾ المعنى- والله أعلم - فقد كَذَبتْ. وقولك للرجل: أصبحتَ كَثُرَ مالُك، لا يجوز إلاّ وأنتَ تريدُ: قد كَثُرَ مالُك؛ لأنهما جميعا قد كانا، فالثاني حال للأوّل، والحالُ لا تكون إلا بإضمار "قد" أو بإظهارها»[٨٣]، وأكد مذهبه هذا في موضع آخر[٨٤].

وقد سار على هذا المذهب

جمعٌ من النحويين منهم المبرد[٨٥] والزجّاج[٨٦]، وابن السراج[٨٧]، وابن جنّي[٨٨]، والزمخشري[٨٩]، وآخرون[٩٠].

وقد احتجّ المانعون لمذهبِهم بأنَّ الحالَ وصفٌ للهيأة الحاضرة، والماضي يدلُّ على ما انقطع ومضى فلا يتناسب وقوعه في الدلالة على الحال؛ لذا اشترطوا (قد) ظاهرة أو مقدرة؛ لأنها تقرب الفعل الماضي من الحال[٩١].

وقد نُسب إلى الأخفش القول بجواز عدم الاقتران[٩٢]، كما نُسب ذلك القول إلى عامة الكوفيين عدا الفرّاء[٩٣]، وهذا ما سوغ لأبي البركات الأنباري دراستها كمسألة خلافية بين المدرستين[٩٤].

وقد حقَّق أَحدُ الباحثين في صِحة تلك النسبة فخلص إلى أنَّ الكوفيين لا يختلفون عما رآه البصريون في هذه المسألة، فهم يُوجبون (قد) ظاهرةً أو مضمرةً[٩٥]، وأنَّ رأيَ الأخفش مجمَلًا لم يُفهم منه الجواز، إذ قال في قوله تعالى: ﴿أَوْ جاؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾: «فـ (حصرةً) اسم نصبته على الحال، و(حصرت) فعلت وبها نقرأ»[٩٦].

وذهب الطبري أيضًا إلى ضرورة التقدير ولهذا فسَّر الآية نفسَها بقوله: «وذلك أن معناه: أو جاؤوكم قد حصرت صدورهم، فترك ذكر "قد"؛ لأنَّ من شأن العرب فعل مثل ذلك، تقول: أتاني فلان ذهبَ عقله، بمعنى: قد ذهب عقله؛ ومسموع منهم: أصبحت نظرت إلى ذات التنانير، بمعنى: قد نظرت»[٩٧]، وهو قول ابن الأنباري أيضًا[٩٨].

وقد نقل الأزهري عن ثعلب رأيَه في الآية مدار الخلاف، فقال: «وقال أحمد بن يحيى: إذا أضمرت "قد" قربت من الحال وصارت كالاسم، وبها قرأ من قرأ: (حصرة

صدورهم)»[٩٩] وليس في كلام ثعلب ما يشير إلى الجواز، على أن ما نقله ابن خالويه عن الكسائي يشير إلى إجازته التجرد عن (قد) بقلة، فقد قال: «ولا يكون الماضي حالًا إلا مع (قد) إلا ما حدثني أبو عمر عن ثعلب عن سلمة عن الفرّاء عن الكسائي قال: قد يكون الماضي حالًا بغير "قد"»[١٠٠].

يظهر مما تقدم أن تلك المسألة من المسائل التي يكاد يُجمع البصريون وأغلب الكوفيين على ضرورة تقدير (قد)، وهذا مخالف أتم المخالفة للنقل والقياس، أما النقل فالشواهد القرآنية التي جاءت مجردة من (قد) كثيرة، من ذلك قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ﴾ (سورة النساء من الآية:٩٠)، فـ (حصرت صدروهم) حال من الضمير في (جاؤوكم)[١٠١].

ومنه قول امرئ القيس[١٠٢]: (من الطويل):

لَهُ كَفَلٌ كالدِّعْصِ لَبَّدهُ النَّدَى
إلى حَارِكٍ مِثْلِ الغَبيطِ المُذَأَّبِ

والشاهد فيه وقوع جملة (لبده الندى) حالا من دون اقترانها ب (قد)، ومنه قول العرب في المثل :«افْعَلْ كَذَا وخَلاكَ ذَمٌّ»[١٠٣]، فالفعل (خلا) ومعموله في محل نصب حال وهو مجرد من (قد)[١٠٤]، ولهذه الشواهد نظائر أخرى يطول المقام بذكرها كلها[١٠٥].

وأما القياس فقد استند المؤيدون إلى أنَّ الماضي مما يصح أن يكون نعتًا للنكرة، فيجوز وقوعه حالا من المعرفة كالفعل المضارع، نحو (مررت بالرجل قعد، وبالغلام قام)[١٠٦]، هذا فضلًا عن جواز قيام الماضي مقام المستقبل، وإذا جاز هذا جاز أن يقوم مقام الحال[١٠٧]، ولأن الأصل عدم التقدير.

وعلى الرغم من كثرة الشواهد

المؤيِّدة لعدم الاقتران- فضلًا عن القياس- نرى أنَّ الذين ذكروا هذا الخلاف أو صوّروه قد ركزوا في حديثهم على شواهد قليلة ولعلّ من أبرزها قوله تعالى: ﴿أَوْ جاؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ وكأنه «الشاهد الفرد الذي لا نظير له من القرآن الكريم لمجيء الفعل الماضي حالا»[١٠٨].

والحق أنَّ الشواهد كثيرة وقد احتج ببعضها جمعٌ من النحويين المتأخرين في الرد على من أوجب هذا الاقتران وتعديل ما قعدوا له، وهذا ما أشار إليه ابن مالك بعد أنِ استعرض جملة منها، فكشف عن رأيه قائلًا: «وزعم قوم أنَّ الفعل الماضي لفظًا ا لا يقع حالًا وليس قبله (قد) ظاهرة إلا وهي قبله مقدَّرة، وهذه دعوى لا تقوم عليها حجة، لأن الأصل عدم التقدير، ولأن وجود (قد) مع الفعل المشار إليه لا يزيد معنى على ما يفهم به إذا لم توجد. وحق المحذوف المقدر ثبوته أنْ يدل على معنى لا يدرك بدونه»[١٠٩]، واختار هذا أبو حيان أيضًا فقال: «والصحيح جواز ذلك؛ لكثرة ما ورد منه بغير "قد"، وتأويل الكثير ضعيف جدا لأنا إنما نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة»[١١٠]، وأيد ذلك المرادي[١١١]، والسمين الحلبي[١١٢]، وابن عقيل[١١٣]، والاشموني[١١٤]، والأستاذ عباس حسن والدكتور أحمد مكي الأنصاري والدكتور خليل بنيان الحسون من المحدثين[١١٥].

وأما المانعون فلم يرتضوا ذلك وعلّلوا مذهبهم بأنّ «الماضي لا يدل على الحال، فينبغي ألا يقوم مقامه»[١١٦] فهو لا يدل على الحال إلا بقرينة[١١٧]، ولهذا سعوا إلى تأويل قوله تعالى: ﴿أَوْ جاؤُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ على إضمار (قد)، أو أنْ يكون الفعل (حصرت) صفة للفظ

(القوم) المجرور في أول الآية! أو لقوم مقدر، والتقدير (أو جاؤوكم قوما حصرت...) ومن «العجب أن يكون "حصرت" صفة لقوم مقدر ولا يكون حالا من الضمير المجاور في "جاؤوكم"»[118] وهذا تكلف واضح، ثم إنَّ في استدلال المبرد ما يدفع لزوم تقدير (قد)، فإنه قد احتج بقراءة (حصرة صدورهم) وفي هذا تعضيد لمعنى الحال في الفعل (حصرت) بلا (قد)، إذ دأب النحويون على الاستدلال بالقراءة الصحيحة لتوجيه حكم نحوي مناظر[119]، هذا فضلا عن أنهم يؤولون الحال الجملة بالمفرد، والتأويل حاصل بين القراءتين وهذا دليل كاف على إرادة معنى الحال.

ولعلَّ الراجح الذي نطمئن له أن القول بجواز عدم الاقتران لا يمكن دفعه أو تأويله لكثرة الشواهد المؤيدة له، فهي ليست قليلة كما نُقل عن الكسائي[120]، وكما صرح بذلك الدكتور الأنصاري[121]، زيادة على أن الأصل عدم التقدير لا سيما أنَّ التقدير في أغلبه ضعيف واضح التكلف.

ومن الشواهد النهجية قول الإمام (عليه السلام) في بيان حاله: «**وَمَضَيْتُ بِنُورِ اللهِ حِينَ وَقَفُوا وَكُنْتُ أَخْفَضَهُمْ صَوْتًا وَأَعْلاَهُمْ فَوْتًا**»[122].

يذكر الإمام (عليه السلام) بعض مفاخرِه ردًّا على من اتَّهمه بما لا يليق به[123]، فمِن سماته (عليه السلام) أنه من سلك سبيل الله تعالى في زمن سلك الناس سُبُل الشيطان فأصبحوا حيارى تائهين ضلّوا سواء السبيل فالإمامُ هو الأعلم بوحي النبوة بعد النبي(صلى الله عليه وآله)، وتلك المراتب وسواها قد زادتْه خِشيةً وتواضعًا، فهو والمراتب تلك كان أخفض صوتًا بحضرة النبي(صلى الله عليه وآله) تأدبًا بقوله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَاتَهُمْ**

﴿عِندَ رَسُولِ اللهِ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ امْتَحَنَ اللهُ قُلُوبَهُمْ لِلتَّقْوَىٰ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ (سورة الحجرات الآية:٣)، وكان أشدَّ ثباتًا وأربطَ جأشًا[١٢٤]، وهذا ما أفصحت عنه الجملة الحالية المصدَّرة بالفعل الماضي: (وكنت...) وصاحب الحال هو (تاء) الضمير الفاعل في الفعل (مضيت) العائد على أمير المؤمنين(عليه السلام)، وبهذا تكون الجملة حاليةً من دون اللجوء إلى تقدير (قد) كما اشترط ذلك جمهور النحويين البصريين.

ومن الشواهد أيضًا قوله (عليه السلام) يصفُ النبيَّ محمدًا(صلى الله عليه وآله): «وَنَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ خَاضَ إِلَى رِضْوَانِ اللهِ كُلَّ غَمْرَةٍ وَتَجَرَّعَ فِيهِ كُلَّ غُصَّةٍ»[١٢٥]، فالجملة الفعلية المصدَّرة بالفعل الماضي (خاض) حال اسم إنَّ (محمدا) الذي أصله مبتدأ على رأي سيبويه الذي أجاز وقوع الحال من المبتدإ[١٢٦]، وهي كما ترى مجرَّدة من (قد).

ومثله قوله (عليه السلام) في ذكر حال الناس قبل البعثة: «وَاللهِ مَا بُصِّرْتُمْ بَعْدَهُمْ شَيْئًا جَهِلُوهُ وَلاَ أُصْفِيتُمْ بِهِ وَحُرِمُوهُ»[١٢٧].

ومثله قوله (عليه السلام) في بيان إحدى معجزات النبي(صلى الله عليه وآله): «فَوَ الَّذِي بَعَثَهُ بِالْحَقِّ لاَنْقَلَعَتْ بِعُرُوقِهَا وَجَاءَتْ وَلَهَا دَوِيٌّ شَدِيدٌ وَقَصْفٌ كَقَصْفِ أَجْنِحَةِ الطَّيْرِ حَتَّى وَقَفَتْ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللهِ (صلى الله عليه وآله) مُرَفْرِفَةً وَأَلْقَتْ بِغُصْنِهَا الْأَعْلَى عَلَى رَسُولِ اللهِ (صلى الله عليه وآله) وَبِبَعْضِ أَغْصَانِهَا عَلَى مَنْكِبِي وَكُنْتُ عَنْ يَمِينِهِ»[١٢٨].

وبهذا نصل إلى ثمرة هذا النقاش والتحليل بتعديل القاعدة النحوية ونقول: يجوز تجرد الفعل الماضي الواقع حالًا من(قد) لوروده كثيرًا في القرآن الكريم والموروث العربي من نهج البلاغة وكلام العرب نظمًا ونثرًا.

الخاتمة

تبين في ضوء الشواهد العلوية وما

يعضدها من الشواهد الأخرى مدى نقص استقراء النحويين في جملةٍ من القواعد النحوية، لذا كثر التأويل والتقدير في منهج النحويين من أجل الخروج من تعارض السماع والقياس. والحال أن التأويل والتقدير خلاف الظاهر، فالأصل عدم التقدير، زيادة على أن اللجوء إلى التقدير لا يصمد مع كثرة الشواهد المخالفة لما قرروه، لاسيما الواردة في نهج البلاغة الذي هو نص ثرّ لو اتخذه علماء العربية مصدرًا للاستشهاد النحوي لأفادوا منه كثيرًا.

الهوامش

(١) شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد: ١/ ٢٣.

(٢) شرح (المعتزلي): ١/ ٤٥، مقدمة الشريف الرضي.

(٤) التبصرة والتذكرة، تح :د. فتحي أحمد مصطفى: ١/ ٤٥٢.

(٥) نهج البلاغة: ٣٩٦، وينظر: شرح (المعتزلي): ١٣/ ٣١٣.

(٦) ينظر: الجملة الخبرية في نهج البلاغة، د. علي عبد الفتاح محيي: ٣٦٠، والأساليب الإنشائية غير الطلبية في نهج البلاغة، حسين علي محمد (رسالة ماجستير مخطوطة): ٢٥.

(٧) الكتاب: ٤/ ٢٧٧.

(٨) تهذيب اللغة، الأزهري، تح: محمد عوض مرعب: ٥/ ٢٢٧(هـج)، ويُنظر: لسان العرب:٢/ ٣٨٧ (هجج).

(٩) يُنظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، تح: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي: ٣/ ٤٢٠ (فدفد).

(١٠) نهج البلاغة: ٦٨١، وينظر: شرح (المعتزلي): ١٩/ ١٠٦، ويُنظر: أبنية المبالغة وأنماطها في نهج البلاغة، دراسة صرفية نحوية دلالية، حيدر هادي خلخال:٨٨، والخطيب هو صعصعة بن صوحان العبدي أبو عمر، أو أبو طلحة، من أهل الكوفة، كان مسلمًا في عهد النبي محمد(صلى الله عليه وآله)، ولم يرَه، وشهد مع الإمام علي(عليه السلام) صفِّين وكان أميرًا على كردوس، وكان خطيبًا فصيحًا، توفي في حدود سنة (٦٠ هـ)، ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب، القرطبي، تح: علي محمد البجاوي: ٢/ ٧١٧. و(الشحشح) من غريب كلام الإمام (عليه السلام) الذي ذكره الشريف الرضي (ت ٤٠٦هـ) مبيِّنًا معناه بقوله : «الماهر بالخطبة، الماضي فيها، وكلُّ ماضٍ في كلامٍ أو سَيْر فهو شَحشَح، والشحشح في غير هذا الموضع: البخيل المُمْسِك». نهج البلاغة: ٦٨١.

(١١) نهج البلاغة: ٣٩٥، وينظر: شرح (المعتزلي): ١٣/ ١٩٧، ولي على هذا الشاهد مسألة أخرى، ينظر: الصحيفة (٢٣٣- ٢٣٧) من هذا البحث.

(١٢) يُنظر: نهج البلاغة: ٧١، وشرح (المعتزلي):٢/ ٧٤، ديوان امرئ القيس، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم: ٧٨، وأبنية المبالغة وأنماطها: ٢٦٦.

(١٣) ينظر : فصول في فقه العربية، د. رمضان عبد التواب: ١٠٨، وفي أصول النحو: ١٠٠.

(١٤) ينظر: الأصول: ٩٦.

(١٥) نظرية المعنى في الدراسات النحوية، د. كريم حسين ناصح: ١٩.

(١٦) العين: ٢/ ١٦٣ (منع)، وينظر: تهذيب اللغة: ٣/ ١٤ (منع).

(١٧) ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، تح: أحمد عبد الغفور عطار: ٣/ ١٢٨٧ (منع)، ومعجم مقاييس اللغة: ٥/ ٢٧٨ (منع).

(١٨) الأصول: ١٩٠.

(١٩) الشاهد وأصول النحو: ٢٨٩.

(٢٠) ظاهرة المنع في النحو العربيّ (رسالة

ماجستير مخطوطة): ١٥.

(٢١) كتاب سيبويه: ١/ ٢٥.

(٢٢) ينظر: الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربيّ، د. عبد العال سالم مكرم: ٣٨٠.

(٢٣) ينظر: ظاهرة المنع في النحو العربي: ٢٩-٤٦.

(٢٤) ينظر: المصدر نفسه: ٥٠- ٦٢.

(٢٥) ينظر: المصدر نفسه: ٦٤- ٦٥.

(٢٦) الخصائص: ١/ ٣٩١- ٣٩٤.

(٢٧) الأصول في النحو: ١/ ٨٨.

(٢٨) همع الهوامع: ١/ ٤٣١.

(٢٩) كتاب سيبويه: ٢/ ٣٦٣- ٣٦٤.

(٣٠) المقتضب: ٣/ ١٣٠.

(٣١) ارتشاف الضرب: ٣/ ١١٤٠.

(٣٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ١٤٠، مغني اللبيب: ٥٨٤، وهمع الهوامع: ١/ ٣٧٥.

(٣٣) ينظر: الأصول في النحو: ١/ ٦٤، وشرح الرضي على الكافية: ١/ ٢٣٧، والمقرب: ١/ ٨٣.

(٣٤) تجديد النحو، د. شوقي ضيف: ٢٥٨.

(٣٥) ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل، د. فخر الدين قباوة: ٨١.

(٣٦) شرح الرضي على الكافية: ١/ ٢٣٧.

(٣٧) معاني القرآن: ١/ ٢٤.

(٣٨) ينظر : المصدر نفسه: ١/ ٢٨٢.

(٣٩) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣/ ١١٦٧، وهمع الهوامع: ١/ ٤١٨.

(٤٠) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ١٤٣.

(٤١) شرح جمل الزجاجي: ١/ ٣٨٠.

(٤٢) ينظر: المصدر نفسه والصحيفة نفسها، وهمع الهوامع: ١/ ٤١٨، والنحويون والقرآن: ٣٨.

(٤٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ١٤٣.

(٤٤) ينظر: شرح التسهيل: ١/ ٣٦٧، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ١٤٣، وهمع الهوامع: ١/ ٤١٧.

(٤٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ١٤٣، التذييل والتكميل: ٩/ ١٨٩، وهمع الهوامع: ٢/ ٣٢٦.

(٤٦) ينظر: شرح التسهيل: ١/ ٣٤٤، ٣٦٧- ٣٦٨.

(٤٧) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣/ ١١٦٧.

(٤٨) شرح النهج (المعتزلي): ١٦/ ١١٢.

(٤٩) شرح الرضي على الكافية: ٢/ ١٤٣.

(٥٠) البحر المحيط: ٣/ ٦٥٤، وينظر: ارتشاف الضرب: ٣/ ١١٦٧.

(٥١) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ١٤٣، والدر المصون: ٤/ ٦٠٨، واللباب في علوم الكتاب: ٨/ ١١٧، وهمع الهوامع: ١/ ٤١٧.

(٥٢) ينظر: النحويون والقرآن: ٣٩.

(٥٣) شرح (المعتزلي): ١٦/ ١٦٤.

(٥٤) ينظر: الجنى الداني: ٢٥٥، ومغني اللبيب: ٨١٣، ودلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية: ١١٦.

(٥٥) ينظر: الأصول في النحو: ٢/ ١٩٠، وشرح التسهيل: ٤/ ٩٢-٩٣، وارتشاف الضرب: ٤/ ١٨٨٧.

(٥٦) ينظر: الأصول في النحو: ٢/ ١٩٠، وشرح التسهيل: ٤/ ٩٢، وارتشاف الضرب: ٤/ ١٨٧٨، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل، السلسيلي، دراسة وتحقيق: د. الشريف عبد الله علي الحسيني: ٣/ ٩٦٧، ولم أجد رأي المبرد في كتابه المطبوع.

(٥٧) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان: ١٠٥، والزمن واللغة، د. مالك يوسف المطلبي: ٨٠- ٨١.

(٥٨) شرح (المعتزلي): ٢/ ٢٦٥.

(٥٩) ينظر: شرح (الموسوي): ١/ ٢٨٣.

(٦٠) هو شريح بن الحارث بن قيس بن الجهم الكندي، أبو أمية، من أشهر القضاة الفقهاء في صدر الإسلام. أصله من اليمن وهو ممن أسلم في حياة النبي (صلى الله عليه وآله) ولم يره، ولّيَ قضاء الكوفة، في زمن عمر وعثمان وعلي ومعاوية، قال ابن أبي الحديد: وأقرّ عليٌّ (عليه السلام) شريحًا على القضاء مع مخالفته له في مسائل كثيرة في الفقه مذكورة في كتب الفقهاء، وسُئِل شريح عن الحجّاج الثقفي: أكان مؤمن؟ فقال: نعم، بالطاغوت، كافرًا بالله تعالى، واستعفى في أيام الحجاج، فأعفاه سنة (٧٧ هـ)، له باع في الأدب والشعر. وعمّر طويلا وتوفي سنة(٧٨هـ). ينظر: الطبقات الكبرى: ٦/ ١٨٢- ١٩٤، وشرح (المعتزلي): ١٤/ ٢٨، والأعلام: ٣/ ١٦١.

(٦١) شرح (المعتزلي): ٤/ ٢٧.

(٦٢) المصدر نفسه: ١/ ٣٠٣.

(٦٣) المصدر نفسه: ١/ ٢٧٢.

(٦٤) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢/ ٢٠٩٧، وشرح ابن عقيل: ٢/ ٢٨.

(٦٥) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ١/ ٢٧٥.

(٦٦) ينظر: ارتشاف الضرب: ٤/ ٢٠٩٧.

(٦٧) ينظر: همع الهوامع: ١/ ٥٣٧.

(٦٨) شواهد التوضيح: ١٨٣، وينظر: شرح الكافية الشافية: ٢/ ٥٤٥.

(٦٩) صحيح البخاري: ٥/ ٨٠. (٣٩٩٢)، وينظر: شواهد التوضيح: ١٨٣.

(٧٠) ينظر: شواهد التوضيح: ١٨٣، وخزانة الأدب: ٣/ ٥٧، والبيت في: شعره، حقّقه وقدم له: د. يحيى الجبوري: ١٤٠.

(٧١) ينظر: شرح التسهيل: ٢/ ٧٧، وخزانة الأدب: ٣/ ٥٦-٥٧، والبيت في: ديوانه، جمعه وحقّقه: أنوار محمود الصالحي، ود. أحمد هاشم السامرائي: ١٦٣.

(٧٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ٤/ ٢٠٩٩، وهمع الهوامع: ١/ ٥٣٦.

(٧٣) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢/ ٥٤٥.

(٧٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤/ ١٥١.

(٧٥) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق ودراسة: د. عياد بن عبيد الثبيتي: ١/ ٤٣٢.

(٧٦) ينظر: تخليص الشواهد: ٤٣١.

(٧٧) ينظر: المساعد: ١/ ٣٥٥.

(٧٨) ينظر: شفاء العليل: ١/ ٣٩٠-٣٩١، وشرح التصريح: ١/ ٣٦٠-٣٦١، وهمع الهوامع: ١/ ٥٣٧.

(٧٩) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ١/ ٣٠١-٣٠٢، وتخليص الشواهد: ٤٣١، وخزانة الأدب: ٣/ ٥٦- ٥٧.

(٨٠) ينظر: تخليص الشواهد: ٤٣١، وخزانة الأدب: ٣/ ٥٦- ٥٧.

(٨١) شرح (المعتزلي): ٢/ ١٧٤.

(٨٢) ينظر: منهاج البراعة (الخوئي): ٤/ ٥١.

(٨٣) معاني القرآن: ١/ ٢٤، والآية: ٢٧ من سورة يوسف.

(٨٤) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٢٨٢.

(٨٥) المقتضب: ٤/ ١٢٣.

(٨٦) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ٨٩.

(٨٧) ينظر: الأصول في النحو: ١/ ٢٥٤- ٢٥٥.

(٨٨) ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تح: علي النجدي ناصف وآخرينِ: ١/ ٢٥٠.

(٨٩) ينظر: الكشاف: ١/ ٥٤٧.

(٩٠) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٢٥٢، وشرح المفصل: ٢/ ٦٧، وهمع الهوامع: ٢/ ٣٢٦، وأثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية، د. عبد العال سالم مكرم: ٥٩.

(٩١) ينظر: المقتضب: ٤/ ١٢٣، وعلل النحو: ٥٦٤، والإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٢٥٤، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٢٩٣، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، العكبري، تحقيق ودراسة: د. عبد الرحمن سليمان العثيمين: ٣٨٧.

(٩٢) ينظر: معاني القرآن: ١/ ٢٦٣، والمقتضب: ٤/ ١٢٣، والإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٢٥٢.

(٩٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٢٥٢، وشرح المفصل: ٢/ ٦٧.

(٩٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٢٥٢، ومغني اللبيب: ٢٢٩.

(٩٥) ينظر: ظاهرة المنع: ١٤١.

(٩٦) معاني القرآن: ١/ ٢٦٣.

(٩٧) جامع البيان: ٧/ ٢٩٥.

(٩٨) ينظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: تح: عبد السلام محمد هارون: ١/ ٣٧- ٣٨.

(٩٩) تهذيب اللغة: ٤/ ١٣٦(حصر)، وينظر: ظاهرة المنع: ١٤١.

(١٠٠) إعراب القراءات السبع وعللها، حقّقه وقدم له: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين: ٢/ ٥٤١- ٤٤٢.

(١٠١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٢٥٢.

(١٠٢) ينظر: شرح التسهيل: ٢/ ٣٧١. والبيت في: ديوانه: ٤٧، والدعص: الكثيب الصغير من الرمل المتجمع: ينظر: لسان العرب: ٧/ ٣٥(دعص)، الغبيط: مَرْكب الهودج وهو مُشرف. ينظر: لسان العرب: ٧/ ٣٦١ (غبط)، المذأب: الموسَّع، أي له فرجة أو ذؤابة. ينظر: لسان العرب: ١/ ٣٨٠ (ذأب).

(١٠٣) مجمع الأمثال، الميداني، تح: محمد محيى الدين عبد الحميد: ٢/ ٨٠.

(١٠٤) ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ٨٠.

(١٠٥) ينظر: شرح التسهيل: ٢/ ٣٧١، وهمع الهوامع: ٢/ ٣٢٦، والنحويون والقرآن: ٤٣-٤٤.

(١٠٦) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٢٥٣، وشرح المفصل: ٢/ ٦٧.

(١٠٧) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٢٥٤، والتبيين عن مذاهب النحويين: ٣٨٨.

(١٠٨) النحويون والقرآن: ٤٣.

(١٠٩) شرح التسهيل: ٢/ ٣٧٢- ٣٧٣.

(١١٠) التذييل والتكميل: ٩/ ١٨٩، وينظر: همع الهوامع: ٢/ ٣٢٦، والنحو الوافي: ٢/ ٣٩٩.

(١١١) ينظر: توضيح المقاصد: ٢/ ٧٢٤.

(١١٢) ينظر: الدرّ المصون: ٤/ ٦٦.

(١١٣) ينظر: المساعد: ٢/ ٤٧.

(١١٤) ينظر: شرح الاشموني: ٢/ ٤١.

(١١٥) ينظر: النحو الوافي: ٢/ ٣٩٩، ونظرية النحو القرآني: ١٦٦، والنحويون والقرآن: ٤٥.

(١١٦) الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٢٥٤، والتبيين عن مذاهب النحويين: ٣٨٩.

(١١٧) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٢٥٤.

(١١٨) النحويون والقرآن: ٤٥.

(١١٩) ينظر: المصدر نفسه: ٤٣.

(١٢٠) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: ٢/ ٥٤١- ٤٤٢.

(١٢١) ينظر: نظرية النحو القرآني: ١٦٦.

(١٢٢) شرح (المعتزلي): ٢/ ٢٨٤، والفوت: (السبق إلى الشيء دون الائتمار). معجم مقاييس اللغة: ٤/ ٤٥٧ (فوت).

(١٢٣) ينظر: شرح (الموسوي): ١/ ٢٩٦.

(١٢٤) ينظر: منهاج البراعة (الخوئي): ٤/ ١٤٣، وفي ظلال نهج البلاغة: ١/ ٢٤٠، وشرح (الموسوي): ١/ ٢٩٦.

(١٢٥) شرح (المعتزلي): ١٠/ ١٦٣.

(١٢٦) ينظر: الكتاب: ٢/ ١٢٢، والنحو الوافي: ٢/ ٣٦٤.

(١٢٧) شرح (المعتزلي): ٦/ ٣٨٧.

(١٢٨) شرح (المعتزلي): ١٣/ ٢١٢.

المصادر والمراجع

* القرآن الكريم

١. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط١، ١٩٩٨م.

٢. الأصول في النحو، ابن السَّرَّاج (ت٣١٦هـ)، تح: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط٣، ١٩٩٦م.

٣. الأصول، تمام حسان، علم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٠م.

٤. إعراب الجمل وأشباه الجمل، د. فخر الدين قباوة، دار القلم العربي، حلب، ط٥ ١٩٨٩م.

٥. إعراب القراءات السبع وعللها، حققه وقدم له: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين.

٦. الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، خير الدين الزركَلي (ت ١٩٧٦م)، دار العلم للملايين- بيروت، ط١٥، ٢٠٠٢م.

٧. الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة- مصر، ط٤، ١٩٦١م.

٨. البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، تح: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

٩. البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق ودراسة: د. عياد بن عبيد الثبيتي.

١٠. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، العكبري، تحقيق ودراسة: عبد الرحمن العثيمين، ١٩٧٦م.

١١. تجديد النحو، د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط٦، ٢٠١٣م.

١٢. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام، تحقيق د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، ط١، ١٩٨٩م.

١٣. تهذيب اللغة، الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

١٤. الجنى الداني في حروف المعاني، المؤلف: المرادي، المحقق: د فخر الدين قباوة- الأستاذ محمد نديم فاضل دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١ ١٩٩٢ م.

١٥. الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي

١٦. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، شرح وتحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط٤، ١٩٩٧م.

١٧. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جِنّي (ت ٣٩٢هـ)، تح: محمد علي النجّار، المكتبة العلمية- مصر (د. ت).

١٨. دلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية. دراسة نقدية للقول بالحذف والتقدير، علي عبد الفتاح محيي الشمري، (أُطروحة دكتوراه)، كلية التربية (ابن رشد)، ٢٠٠٦م.

١٩. الزمن واللغة، د. مالك المطلبي، الهيأة المصرية للكتاب، ١٩٨٦م.

٢٠. الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٧٤م.
٢١. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين ابن عقيل (ت٧٦٩هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية- مصر، ط١٤، ١٩٦٤م.
٢٢. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، نور الدين الأُشموني (ت ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
٢٣. شرح التسهيل، جمال الدين ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تح: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، دار هجر- القاهرة، ط١، ١٩٩٠م.
٢٤- شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري (ت ٩٠٥هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
٢٥. شرح الرضي على الكافية، الرضي الأستراباذي (ت٦٨٦هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م.
٢٦. شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ابن الأنباري: تح: عبد السلام محمد دار المعارف، ط٥ (د. ت).
٢٧. شرح الكافية الشافية، ابن مالك المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط١ (د. ت).
٢٨. شرح المفصَّل، موفق الدين ابن علي بن يعيش النحوي (ت ٦٤٣هـ)، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، (د. ت).
٢٩. شرح جمل الزجاجي الشرح الكبير، ابن عصفور، تح: د. صاحب أو جناح.
٣٠. شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد (ت ٦٥٦هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل- بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
٣١. شرح نهج البلاغة، السيد عباس الموسوي، دار الرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله)، دار المحجة البيضاء- بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.
٣٢. شفاء العليل في إيضاح التسهيل، السلسيلي، دراسة وتحقيق: د. الشريف عبد الله علي الحسيني، المكتبة الفيصلية، السعودية، ط١، ١٩٨٦م.
٣٣. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ابن مالك، تح: د. طه محسن، مكتبة ابن تيمية، ط٢، ١٤١٣هـ.
٣٤. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار: دار العلم للملايين- بيروت، ط٤- ١٩٨٧م.
٣٥. الطبقات الكبرى، ابن سعد (ت٢٣٠هـ)، تح: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ١٩٩٠م.
٣٦. ظاهرة المنع في النحو العربي، مازن عبد الرسول الزيدي (رسالة ماجستير)، كلية التربية/ الجامعة المستنصرية، ٢٠٠١م.

٣٧. العين، الخليل الفراهيدي، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال (د. ت).
٣٨. فصول في فقه العربية، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٩٣م.
٣٩. في أصول النحو، سعيد الأفغاني، المكتبة الإسلامية، بيروت، ١٩٨٧م.
٤٠. في ظلال نهج البلاغة محاولة لفهم جديد، محمد جواد مغنية (ت١٤٠٠هـ)، دار العلم للملايين- بيروت، ط٣، ١٤٠٠هـ.
٤١. الكتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ط٣، ١٩٨٨ م.
٤٢. اللباب في علل البناء والإعراب، المؤلف: أبو البقاء العكبري تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر- دمشق، ط١، ١٩٩٥م.
٤٣. اللباب في علوم الكتاب، ابن عادل المحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية- بيروت/ لبنان، ط١ ١٩٩٨م.
٤٤. اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمّام حسّان (ت ٢٠١١م)، عالم الكتب- ط، ٢٠٠٦م.
٤٥. مجمع الأمثال، الميداني (ت ٥١٨هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة- بيروت (د. ت).
٤٦. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، تح: علي النجدي، ود. عبد الحليم النجار، ود. عبد الفتاح إسماعيل، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية- القاهرة، ١٩٩٤م.
٤٧. المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، تحقيق وتعليق: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، السعودية، ط٢، ٢٠٠١م.
٤٨. معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت ٢٠٧هـ)، تح: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل، دار المصرية- القاهرة (د. ت).
٤٩. معاني القرآن وإعرابه، الزَّجَّاج (ت ٣١١هـ) تح: د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب- بيروت، ط١، ١٩٨٨م.
٥٠. معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر ١٩٧٩م.
٥١. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تح : د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر- دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.
٥٢. المقتضب، المبرّد، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، القاهرة، ط٣، ١٩٩٤م.
٥٣. المقرّب، ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، تح: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط١، ١٩٧٢م.
٥٤. منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، حبيب الله الخوئي (ت ١٣٢٤هـ)، تصحيح: إبراهيم الميانجي، المكتبة الإسلامية- طهران، ط٤، ١٤٠٠هـ.
٥٥. منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، قطب الدين الراوندي، تح: السيد عبد اللطيف الكوهكمري، قم، ١٤٠٦هـ.

٥٦. النحو الوافي، مع ربطه بالأساليب الرفيعة، والحياة اللغوية المتجددة، د. عباس حسن (ت ١٩٧٨م)، دار المعارف- القاهرة، ط٣ (د. ت).
٥٧. النحويون والقرآن، د. خليل بنيان الحسون، مكتبة الرسالة، الأردن، ط١، ٢٠٠٢.
٥٨. نظرية المعنى في الدراسات النحوية، د. كريم حسين ناصح، دار صفاء، الأردن، ط١، ٢٠٠٦م.
٥٩. نظرية النحو القرآني، أحمد مكي الأنصاري (د. ت).
٦٠. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية- مصر ١٩٩٢م.